٦- تدعوا الممثالت التشريعية للوكالات المتخصصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية ولسائر مؤسسات منظمة الأمم المتحدة إلى أن تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق الاستفادة من موارد المؤسسات على نحو أكثر فعالية واقتصاداً؛

٧- توجه أنظار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أوفي الوكالات المتخصصة، أوفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المشاكل الخطيرة التي تواجه نتيجة للتأخير في سداد الاشتراكات؛

٨- تدعوا الممثالت التشريعية للوكالات المتخصصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولسائر مؤسسات منظمة الأمم المتحدة إلى تشجيع الدول الأعضاء على أن تسدد مدفوئاتها إلى ميزانيات هذه المؤسسات دون تأخير؛

٩- ترجو من الأمين العام ومن الرؤساء التنفيذيين هذه المؤسسات إحالة الفقرات ذات الصلة من هذا القرار إلى الدول الأعضاء عند إخطارها بصدق اشتراكاتها.

**الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢**

١٢٩/٣٧ - إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة

إن الجمعية العامة ،

١- تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة^(٤٧)؛

٢- ترجو من الأمين العام ما يلي :

(أ) أن يواصل إجراء المشاورات الازمة للتنسيق التدريجي بين النظم الأساسية والقواعد والمارسات المعمول بها في المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولي والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة وزيادة تطويرها، بغية تعزيز النظام الموحد وتخفيف التكاليف الإدارية المتصلة بذلك إلى الحد الممكن؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورة مقبلة، عند إقامة المشاورات، مع تقديم تقارير مؤقتة عن تقدم المشاورات إلى دورات الجمعية التي تتخلل تلك الفترة.

**الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢**

١٢٨/٣٧ - تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن الجمعية العامة ،

إذ يسأرها القلق إزاء الحاجة إلى تنسيق شؤون الإدارة والميزانية في إطار منظمة الأمم المتحدة على نحو فعال ،

وإذ تشير إلى قرارها المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والذي يقفي بأن تبحث بعمق البند المنون «تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية» عادة في السنوات التي لا تبحث فيها الميزانية^(٤٥) ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٤٢/٣٣ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١١٤/٣٥ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٢٩/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٤٦) ؛

٢- تحيل إلى المنظمات المعنية تقرير اللجنة الاستشارية، فضلاً عن التعليقات واللاحظات التي أبدت في أثناء مناقشته في اللجنة الخامسة ؛

٣- ترجو من الأمين العام أن يحيل إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظمة الأمم المتحدة، عن طريق لجنة التنسيق الإدارية ، المسائل الناشئة عن تقرير اللجنة الاستشارية وعن الماقشة التي دارت في هذا الشأن في اللجنة الخامسة ، والتي تقضي منهم الاهتمام واتخاذ ما يلزم من إجراءات ؛

٤- تحيل تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى مجلس مراجعى الحسابات ، وإلى فريق مراجعى الحسابات الخارجيين ، وإلى لجنة البرنامج والتنسيق ، وإلى لجنة الخدمة المدنية الدولية ، وإلى وحدة الفتيش المشتركة ، للعلم ؛

٥- ترجو من الأمين العام أن يتشاور مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظمة الأمم المتحدة بشأن الخبرة المكتسبة في تعين البرامج التي فات أو أنها أعدية الجدوى أو ذات المنفعة الحديثة التي قد تؤدي إلى الإخراج عن موارد لتمويل برامج جديدة وأنواع أخرى من الأنشطة ؛

(٤٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/10034) ، الصفحة ٣٦٦ ، البند ٩٨ .

(٤٦) A/37/547